

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/MEM.2/2
23 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

جنيف، ٣-٥ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية:

الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

التطورات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أضحت حركة أسعار السلع الأولية تتزع إلى كونها دورية شديدة الارتباط بتقلبات إجمالي الطلب العالمي. فبعد فترة من الانخفاض المطرد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢، انعكس مسار أسعار السلع الأساسية الدولية وشهد بعد عام ٢٠٠٢ زيادة مستمرة، بالغاً مستويات غير مسبقة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. بيد أن أسعار السلع الأساسية عادت لتقلب الاتجاهات السائدة وتنخفض بشكل حاد منذ منتصف عام ٢٠٠٨. وتستعرض هذه المذكرة من المعلومات الأساسية التطورات الحاصلة مؤخراً في أسواق السلع الأساسية مسلطة الضوء على الاتجاهات السائدة في الأجلين القصير والمتوسط، والعوامل المؤثرة في الطلب والعرض، والنمط المتطور للتجارة في قطاعات مثل الزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك، والطاقة والمعادن والفلزات. وتقف كذلك على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

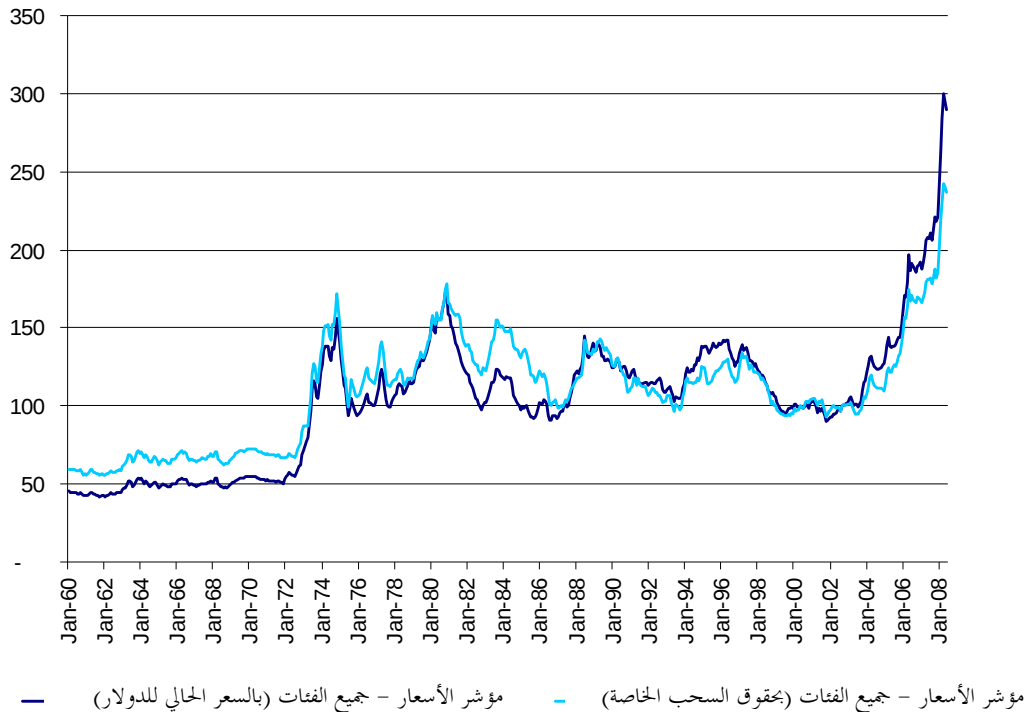
أولاً - مقدمة

١- أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة المعلومات الأساسية هذه لتساعد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في مناقشته المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت لدورته الأولى. وتستعرض المذكرة التطورات الحاصلة مؤخراً في أسواق السلع الأساسية، مسلطة الضوء على الاتجاهات السائدة في الأجلين القصير والمتوسط، والعوامل المؤثرة في الطلب والعرض، والتجارة في قطاعات مثل الزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك، والطاقة والمعادن والفلزات. وتقف كذلك على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

ثانياً - الاتجاهات السائدة مؤخراً في أسعار السلع الأساسية: دورة ازدهار وكساد

٢- أضحت حركة أسعار السلع الأولية تترع إلى كونها دورية شديدة الارتباط بتقلبات إجمالي الطلب العالمي. فعلى مدى السنوات الـ ٤٨ الماضية، اتبعت أسعار السلع الأساسية نمطاً دورياً يطرأ عليه الارتفاع ثم الانخفاض بدرجات وفترات متفاوتة (انظر الشكل ١). وبعد فترة من الانخفاض المطرد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢، انعكس مسار أسعار السلع الأساسية الدولية وشهد بعد عام ٢٠٠٢ زيادة مستمرة، بالغة مستويات غير مسبقة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. بيد أن أسعار السلع الأساسية عادت لتقلب الاتجاهات السائدة وتنخفض بشكل حاد منذ منتصف عام ٢٠٠٨.

الشكل ١- مؤشرات متوسط الأسعار الشهرية للسلع الأساسية غير الوقودية
(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

ألف - طفرة الأسعار

٣- حجم الارتفاع الأخير في أسعار السلع الأساسية غير مسبوق. فيحلول منتصف عام ٢٠٠٨، بلغ مؤشر أسعار الأونكتاد بالنسبة للسلع الأساسية غير الوقودية أعلى مستوى له بالسعر الحالي للدولار منذ عام ١٩٦٠ (انظر الشكل ١)، بالغاً ١١٣ في المائة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، و٣٤ في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٧. ومما أدى إلى هذه الزيادة الواسعة النطاق في الأسعار الازدهار الحاصل في أسعار الفلزات والمعادن التي زادت، إجمالاً، بنسبة ٢٦١ في المائة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ وازدادت مرة أخرى بنسبة ١٨ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول ١). وارتفع سعر النفط أيضاً بشكل حاد - إذ انتقل من ٢٥ دولار للبرميل وهو المستوى الشهري المتوسط لعام ٢٠٠٢ إلى متوسط ١٠٨ دولار للبرميل في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. بل إن تداول النفط، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغ ١٤٧ دولاراً للبرميل، لكن هذا السعر تراجع فيما بعد.

٤- ومن بين السلع الزراعية، طرأت زيادات ملحوظة في الأسعار من ٢٠٠٢ إلى منتصف ٢٠٠٨ بالنسبة لجميع الفئات الفرعية من المنتجات الزراعية (المنتجات الغذائية، والبذور الزيتية النباتية والزيوت النباتية، والمواد الخام الزراعية والمشروبات المدارية الخفيفة). وبشكل خاص، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية إلى مستوى غير مسبوق، حيث زاد بنسبة ٦٥ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بنسبة ٥١ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وتمثلت العوامل المحركة الرئيسية في المواد الأساسية من قبيل القمح، والأرز والذرة، التي ارتفعت بنسبة ٧٨ في المائة، و٧٣ في المائة و٦٩ في المائة، على التوالي، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، ارتفعت مرة أخرى بنسبة ٤٨ في المائة، و١٢١ في المائة و٤٥ في المائة، على التوالي.

الجدول ١- المتوسط الشهري لأسعار السلع الأولية العالمية، ٢٠٠٢-٢٠٠٧ و٢٠٠٨ (النسبة المئوية للتغيير مقارنة بالمتوسط الشهري للعام السابق)

٢٠٠٨ (النصف الثاني) ^(ج)	٢٠٠٨ (النصف الأول) ^(ب)	٢٠٠٢-٢٠٠٧ ^(أ)	فئة السلع الأساسية
٣٥-	٣٤	١١٣	جميع السلع الأساسية (باستثناء النفط الخام)
٣١-	٥١	٦٥	المواد الغذائية
١٥-	٢٤	٦٧	المشروبات المدارية الخفيفة
٤٨-	-	٩٣	البذور الزيتية والزيوت النباتية
٢٥-	٢٦	٨٠	المواد الزراعية الخام
٤١-	١٨	٢٦١	المعادن والخامات والفلزات
٥٠-	٥٢	١٨٥	النفط الخام

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى دليل إحصاءات الأونكتاد لعام ٢٠٠٨ وإحصاءات أسعار السلع الأساسية الصادرة عن الأونكتاد.

ملاحظة: بالسعر الحالي للدولار.

(أ) النسبة المئوية للتغيير ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

(ب) متوسط الأسعار الشهرية للنصف الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالمتوسط الشهري لعام ٢٠٠٧.

(ج) النسبة المئوية للتغيير انطلاقاً من ذروة السعر الشهري المسجل في ٢٠٠٨ مقارنة بالسعر الشهري لتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

المنظور التاريخي

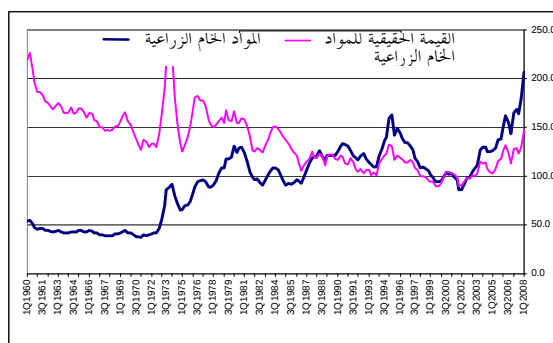
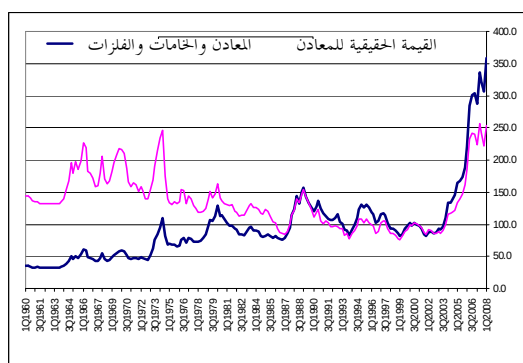
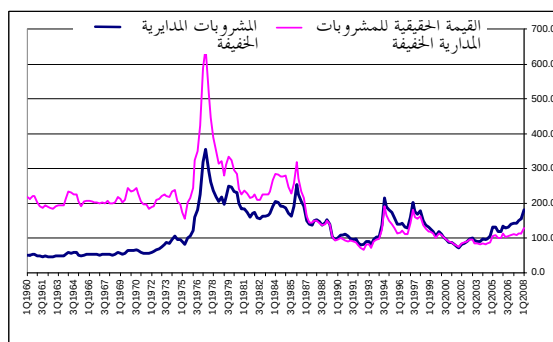
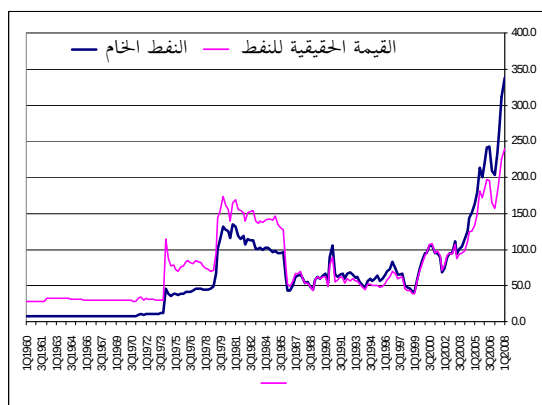
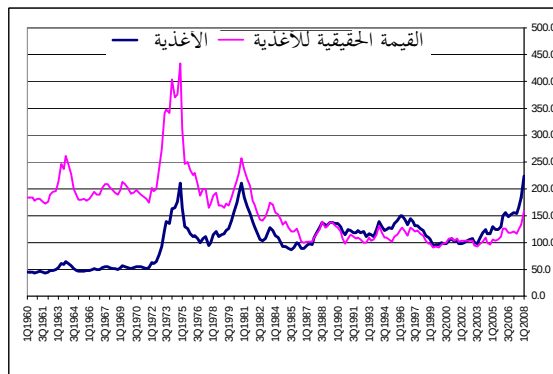
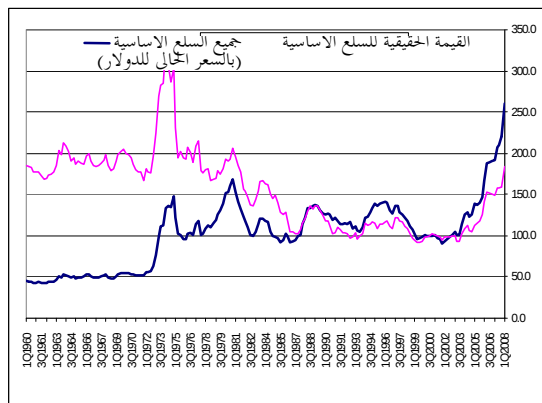
٥- من المفيد تناول الطفرة الأخيرة في أسعار السلع الأساسية من منظور تاريخي، وإن كان ذلك أمراً ملحوظاً. ويبين الشكل ٢ أسعار الفئات الرئيسية للسلع الأساسية من ١٩٦٠ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، بقيمتها الاسمية والحقيقية. وكما سيلاحظ، فمنذ حوالي ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٠٠٢، كان مؤشر أسعار جميع السلع الأساسية غير الوقودية في اتجاه الانخفاض بقيمته الاسمية والحقيقية، مع انخفاض حاد في القيمة الحقيقية. وشهد جميع فئات السلع الأساسية الرئيسية أيضاً انخفاضاً في السعر الحقيقي. فبالنسبة لمعظم فئات السلع الأساسية، وبينما جلبت الطفرة الحالية بعض التحسن في الأسعار من حيث القيمة الحقيقية، إلا أن هذه الأسعار ليست في مستوياتها العالية القياسية كما هو الحال بالنسبة للأسعار الاسمية. إذ لا توجد سوى فئة النفط والمعادن والخامات والفلزات التي توجد في مستوياتها العالية القياسية بالقيمتين الاسمية والحقيقية. ومن الجدير بالذكر أنه رغم الزيادات الحاصلة في الأسعار مؤخراً، فإن أسعار المشروبات المدارية الخفيفة لا تزال، بقيمتها الاسمية والحقيقية، دون مستواها العالي التاريخي لأواخر السبعينيات ومستوياتها العالية مؤخراً في منتصف التسعينيات.

باء - العوامل الكامنة وراء طفرة الأسعار

٦- اجتمعت القوى المحركة للطفرة التي حصلت مؤخراً في أسعار السلع الأساسية في طلب عالمي شديد، بسبب نمو اقتصادي سريع على صعيد العالم - لا سيما في آسيا بقيادة الصين - وفي استجابة بطيئة على مستوى العرض، إلى جانب انخفاض في مخزون عدد من السلع الأساسية، ولا سيما النفط، والمعادن والفلزات، والحبوب. وتجد الزيادة الحاصلة في أسعار السلع الأساسية المحددة بالدولار ما يفسرها جزئياً أيضاً في انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالعملة الرئيسية الأخرى. ذلك أن انخفاض قيمة الدولار يخفض من السعر بالعملة الأجنبية للسلع الأساسية المحددة بالدولار وبالتالي يعزز ذلك من الطلب. وثمة أيضاً عامل رئيسي وراء الزيادة الأخيرة في الطلب على بعض السلع الزراعية، لا سيما الذرة والبنور الزيتية - ووراء أسعارها كذلك - ويتمثل في زيادة الطلب على الوقود الأحفائي، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بالتطورات الحاصلة في أسعار الطاقة. وأخيراً، تتأثر أسعار السلع الأساسية أيضاً بفعل المضاربة، التي تذكّيها السيولة الشديدة في الأسواق المالية الدولية إلى جانب الانخفاض النسبي لمعدلات الفائدة، بحثاً عن إيرادات أعلى مقارنة بالأسهم وسندات الدين.

٧- وفيما يتعلق بجانب العرض، كانت استجابة الإنتاج للطلب المتزايد بطيئة في البداية، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والفلزات والمعادن. ذلك أن تدني الأسعار لفترة طويلة، إلى جانب طول المهلة المطلوبة لدى الاستثمار في التعدين، أدّى إلى بطء في نمو القدرة لسنوات عديدة مما أدى إلى عدم قدرة العرض على مواكبة الزيادة المفاجئة في الطلب. ونتيجة لذلك، انخفضت مخزونات الفلزات وهي الآن في مستويات متدنية للغاية. وفيما يخص النفط، لم يلق النمو الشديد للاستهلاك العالمي، بسبب الصين، والهند والشرق الأوسط (بنسبة الثلثين تقريباً) منذ ٢٠٠٣، سوى استجابة بطيئة على مستوى العرض فاقمها انخفاض الإنتاج المرتبط بعدم الاستقرار الجغرافي السياسي في البلدان ذات الاحتياطي الكبير من النفط. ومنذ عام ٢٠٠٣ ونمو الاستهلاك العالمي من النفط يتجاوز كل سنة نمو الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط. وهكذا تعيّن سد الثغرة بإنتاج البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط و/أو من مخزوناتنا، مما ترك القدرة الاحتياطية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط في مستويات دنيا وجعل ظروف الأسواق حرجة إلى حد ما. ولم تُبق هذه الظروف السائدة في الأسواق إلى جانب تركيز القدرة الفائضة في بلدان قليلة على الضغط من أجل ارتفاع أسعار النفط فحسب، ولكن ذلك زاد أيضاً من التقلب، إذ تتفاعل الأسعار بشدة مع التقلبات الفعلية أو المتوقعة في مجال العرض.

الشكل ٢- أسعار السلع الأساسية، الاسمية والحقيقية
(الربع الأول ١٩٦٠ - الربع الثاني ٢٠٠٨؛ ٢٠٠٠=١٠٠)



المصدر: الأونكتاد إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

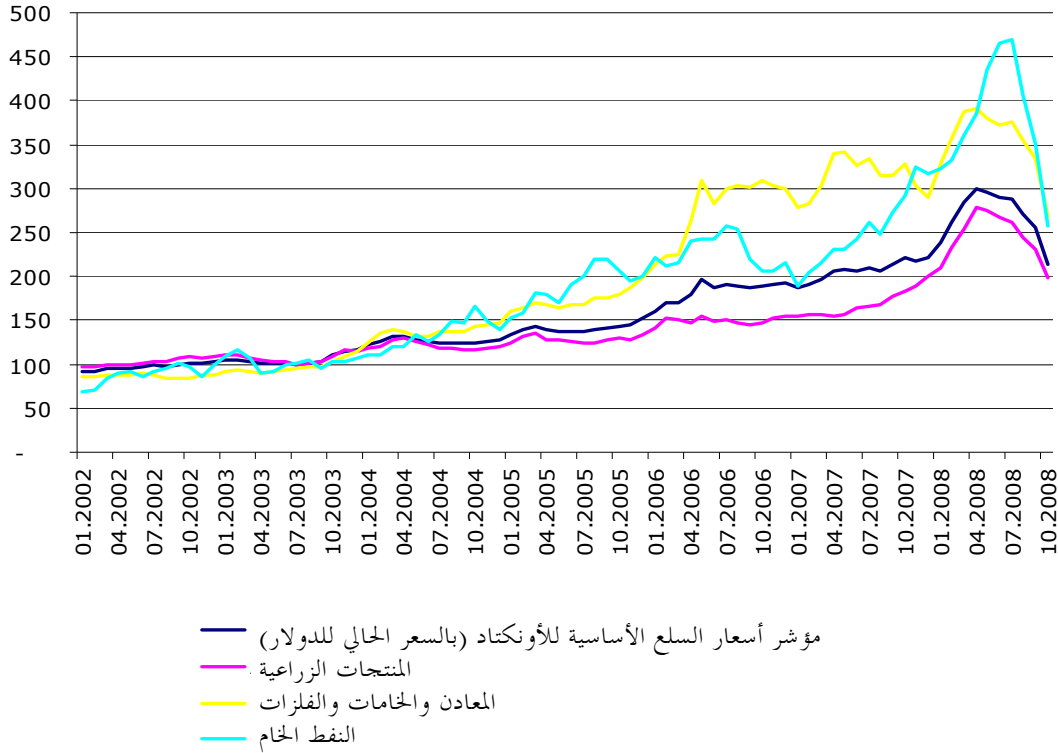
٨- ويرجع سبب النمط الذي اتخذته تطورات الأسعار في القطاع الزراعي إلى عوامل عديدة. ذلك أن محدودية العرض في مواجهة النمو الشديد في استهلاك الغذاء والعلف - بسبب عمليات التحول التي تشهدها البلدان الآسيوية النامية بسرعة على مستوى تكوين الغذاء والانتقال إلى الغذاء الغني بالبروتينات، بالإضافة إلى نهج سياسة زيادة الطلب الشديد على الوقود الأحيائي المنتج من الحبوب الخشنة والزيوت النباتية - تسببت في اضطراب قطاعي الحبوب والبذور الزيتية. وكان من ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة أن زاد من تكلفة الإنتاج الزراعي وساهم أيضاً في ارتفاع الأسعار. وتسببت أسعار العلف العالية بدورها في ارتفاع تكاليف الإنتاج الحيواني وأدت إلى زيادة في أسعار الماشية والمنتجات الحليبية. وعلاوة على ذلك، ومن باب التدابير الاحتياطية لضمان ما يكفي من الإمدادات بأسعار ثابتة في أسواقها، بادر بعض البلدان المصدرة، في رد فعل منها إزاء ضعف المحاصيل الزراعية وتضاؤل المخزونات على صعيد العالم، إلى اتخاذ إجراءات من أجل تقييد الصادرات، مما زاد من الحد في المعروض المتاح لتلبية مطالب التجارة. وكان هذا التطور مهماً للغاية فيما يتعلق بالأرز، حيث تسبب في شدة تقلب الأسعار منذ عام ٢٠٠٧.

٩- وفي السنوات الثلاث أو الخمس الماضية، ولدت الظروف الحرجة الفعلية والمتوقعة في جميع أسواق السلع الأساسية الرئيسية (وقود، وفلزات وأغذية) تكهنات بوقوع مزيد من الارتفاع في الأسعار وجلبت زيادة كبيرة في الاستثمار في أسواق مشتقات السلع الأساسية من مشاركين غير تقليديين في مجال السلع الأساسية، سواء أكان ذلك من أجل تنويع الحافظة أو من أجل المضاربة. والأرجح أن ذلك ساهم في ارتفاع أسعار المعاملات الآجلة في مجال السلع الأساسية في الأجل القصير وأن ذلك عامل إضافي في التقلب الحالي الذي تعرفه أسعار الأسواق الفورية.

جيم - انقلاب اتجاهات الأسعار

١٠- كما جرت الإشارة إلى ذلك في الشكل ٣، بلغ الاتجاه المتصاعد لأسعار السلع الأساسية والذي تسارعت وتيرته في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ذروته في منتصف عام ٢٠٠٨، ثم انخفض بشكل حاد. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت الأسعار الشهرية للسلع الأساسية غير الوقودية قد انخفضت بنسبة ٣٥ في المائة في المجموع مقارنة بالذروة التي وصلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (انظر الجدول ١). وانخفض المتوسط الشهري لأسعار النفط بنسبة ٥٠ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغته في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ وانخفضت أسعار المعادن والخامات والفلزات بنسبة ٤١ في المائة من مستوى ذروتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ وانخفضت الأغذية بنسبة ٣١ في المائة من مستوى ذروتها الذي سُجِّل أيضاً في نيسان/أبريل.

الشكل ٣- الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية
(كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)
شهرياً



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

دال - العوامل المسببة لانخفاض الأسعار

١١- تجتمع القوى الكامنة وراء انقلاب الطفرة الأخيرة لأسعار السلع الأساسية في ضعف النمو الحاصل على مستوى الطلب العالمي بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي، وفي زيادة الإمدادات ومراجعة التوقعات. ففي مطلع عام ٢٠٠٧ أصلاً، شهد ارتفاع أسعار السلع الأساسية اضطراباً بعض الشيء بسبب بطء النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة. غير أن استمرار سرعة وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية - ولا سيما الصين (بمعدلات نمو من رقمين) وفي بلدان آسيوية أخرى أصبحت المصدر الجديد الرئيسي للنمو والذي يحظى بالإقبال بالنسبة لطائفة كبيرة من المواد الخام الصناعية - أدى إلى التوقع بأن الطلب العالمي على السلع الأساسية سيظل قوياً. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، بدأت البوادر تزداد وضوحاً بأن اقتصاد الولايات المتحدة في تباطؤ وأن من شأنه الوقوع في كساد. وازدادت المخاوف من وقوع كساد في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بعد ما أضحى حجم الأزمة المالية للقروض العقارية غير المضمونة أكثر جلاء. وبعد ما امتدت الأزمة المالية إلى أسواق أخرى، اتضح أيضاً أن كساداً شديداً في الولايات المتحدة سيزحف أيضاً إلى اقتصادات الأسواق الناشئة، نظراً لارتباطها باقتصاد الولايات المتحدة عبر الصادرات. في تلك اللحظة تبخرت الآمال السابقة باستمرار شدة الطلب على السلع الأساسية من الأسواق الناشئة. وزاد من شدة الانهيار السريع في

أسعار السلع الأساسية أيضاً تصفية جماعية لسندات طويلة الأجل في أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية، كرد فعل من المستثمرين والمضاربين الماليين إزاء تغير التوقعات.

١٢- وفيما يتعلق بجانب العرض، بدأت الاستثمارات الجديدة في التنقيب والتعدين، مدفوعة بالأسعار المرتفعة مؤخراً، في جلب قدرة جديدة على العمل. ففيما يخص السلع الغذائية أدى حافز ارتفاع الأسعار أيضاً إلى زيادة عملية الزرع وإلى توقع رقم قياسي جديد، بفضل الظروف المناخية المواتية، في المحصول الزراعي من الحبوب في نهاية عام ٢٠٠٨.

١٣- وستتوقف توقعات أسعار السلع الأساسية في الأجل المتوسط على آفاق النمو الاقتصادي العالمي. فقد تسببت توقعات بحدوث بطء شديد في النمو على مدى السنة المقبلة أصلاً في انخفاض الأسعار بسرعة. وسيكون مدى استمرار الأسعار في الانخفاض، أو ثباتها عند مستويات دنيا بكثير، مرتبطاً جداً بتطور التوازن بين العرض والطلب، في الأشهر القادمة، في كل سوق من أسواق السلع الأساسية. غير أن الضعف الشديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي على صعيد العالم سيبقي الطلب في مستوى أدنى. ويبقى من الضروري معرفة مدى سرعة تكيّف العرض مع تدني الطلب، كما يتعين معرفة استجابة الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات لسلسلة مجموعات التدابير النقدية والضريبية التحفيزية التي أُعلن عنها.

ثالثاً - تطورات أسواق السلع الأساسية: حسب القطاعات

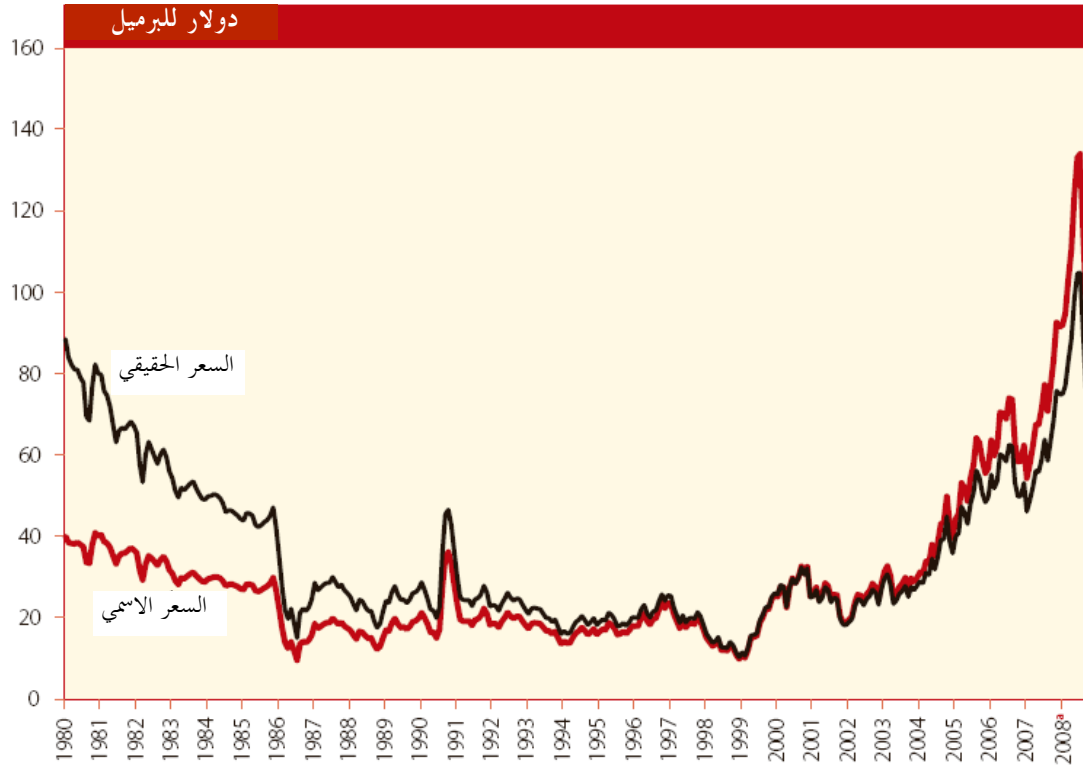
ألف - الطاقة: النفط والغاز

١٤- منذ عام ١٩٨٠ وأسعار النفط الخام في انخفاض، إذ هَوَتْ إلى ١٠ دولارات في عام ١٩٩٩ قبل أن تبدأ الأسعار في الانتعاش (انظر الشكل ٤). ومنذ عام ٢٠٠٢، كما ذُكر أعلاه، انتعش سعر النفط الخام بشكل مطّرد إلى أن بلغ ذروته في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بسعر ١٤٧ دولاراً للبرميل. ومع تفشي الأزمة المالية العالمية وانتشار مخاوف من كساد عالمي، هبطت أسعار النفط الخام بشكل سريع في فترة شهرين، إلى حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥- حصلت تطورات كبيرة في أسواق النفط الخام العالمية في السنوات الأخيرة. وتجسّد تطور رئيسي جديد في ازدياد الطلب على النفط الخام واستهلاكه من قِبل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما البلدان النامية. وكما يتبين في الجدول ٢، فإن معظم الزيادة في الطلب العالمي على النفط الخام ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ تستأثر به البلدان النامية، بزيادة الصين وبلدان آسيوية أخرى.

١٦- وجاءت الزيادة في العرض لتلبية الطلب العالمي المتزايد من مصادر غير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما الاتحاد السوفياتي سابقاً ومنظمة البلدان المصدرة للنفط.

الشكل ٤- أسعار خام برنت بالقيمة الاسمية والحقيقية، ١٩٨٠-٢٠٠٠



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٩.
(أ) تقدير جزئي.

١٧- وكانت دورات الازدهار والكساد التي عرفتھا أسعار الطاقة مؤخراً تتحدد في المقام الأول على أساس كل من الطلب والعرض وكذا ترتيبات التجارة والتمويل الدولية التي حُددت في إطارها تلك الأسعار.

١٨- وكانت زيادة الطلب على النفط وغيره من منتجات الطاقة في خلال السنوات الخمس الماضية بدافع نمو شديد ومستمر للاقتصاد العالمي، ولا سيما نمو الاقتصادات الناشئة، بزيادة الصين والبلدان المصدرة للنفط. ففيما يخص النفط، ولّد طلباً سنوياً يفوق ٨ ملايين برميل يومياً، وهو ضعف مستوى السنوات الخمس السابقة. وسُجلت أيضاً معدلات نمو مرتفعة نسبياً في الولايات المتحدة وبلدان أخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكن تدابير أكثر فعالية في مجال الحفاظ على الطاقة مكّنت من تحقيق نمو اقتصادي أعلى يقارب المستوى ذاته لاستهلاك الطاقة.

الجدول ٢- توازن العرض والطلب في النفط عالمياً (بملايين البراميل يومياً)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٢	١٩٩٢	
الطلب				
٤٧,٨	٤٩,٢	٤٧,٩	٤٢,٩	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٣٨,٤	٣٦,٩	٢٩,٨	٢٤,٧	بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
				منها:
٧,٩	٧,٥	٥,٠	٢,٦	الصين
٩,٥	٩,٣	٨,٠	٤,٩	سائر آسيا
٥,٩	٥,٦	٤,٨	٣,٧	أمريكا اللاتينية
٦,٩	٦,٥	٥,٢	٣,٩	الشرق الأوسط
٣,١	٣,١	٢,٦	٢,١	أفريقيا
٨٦,٢	٨٦,١	٧٧,٧	٦٧,٦	إجمالي الطلب
العرض				
١٩,٣	١٩,٨	٢١,٩	١٩,٨	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٢٧,٦	٢٧,٨	٢٤,٥	١٩,٥	بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
				منها:
١٢,٨	١٢,٨	٩,٤	٨,٩	الاتحاد السوفياتي سابقاً
٤٩,٧	٥٠,١	٤٨,١	٤٠,٨	بلدان غير أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط
٣٧,٥	٣٥,٥	٢٨,٩	٢٦,٧	منظمة البلدان المصدرة للنفط
٨٧,٢	٨٥,٦	٧٧,٠	٦٧,٥	إجمالي العرض

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، ملحق الإحصاءات السنوية، ٢٠٠٧؛ وتقرير أسواق النفط، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٩- وفي الآن ذاته، لا يمكن عزو الزيادات الهائلة في أسعار النفط، لا سيما في أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٨، إلى تغيرات في الأسس حصراً. فإذا كانت هذه الأسس قد بقيت ثابتة إلى حد ما، فإن الأسعار سجلت مستوى قياسياً من التقلب. وعلاوة على ذلك، وفي أثناء تلك الفترة، ورداً على الانتقاد الدولي وللبرهنة على أن الزيادات في الأسعار مردها أقرب إلى المضاربة منه إلى توازن بين العرض والطلب في العالم، زادت منظمة البلدان المصدرة للنفط فعلياً من عرضها من ٣٥,٥ مليون برميل يومياً في ٢٠٠٧ إلى ٣٧,٥ مليون برميل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، وهو ما يفوق الزيادة المسجلة في العرض العالمي من ٨٥,٦ مليون برميل يومياً إلى ٨٧,٢ مليون برميل يومياً، رغم تسجيل انخفاض هامشي في الطلب العالمي. كان من المفروض أن تؤدي هذه الزيادة الناتجة في المخزون إلى تخفيض الضغط على الأسعار. غير أن زيادة المضاربة تسببت في الزيادات المفرطة الأولى في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٨ ثم في الانخفاضات التي عمت في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر في أسعار الصفقات الفورية والآجلة للنفط.

٢٠- وتغيرت حصة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من الاستهلاك العالمي للنفط في مرحلتين: (أ) في العقد التالي للصدمة النفطية الثانية، انخفض الاستهلاك من ٦٦ في المائة عام ١٩٨٠، إلى ٦٣ في المائة عام ١٩٩٢؛ و(ب) نظراً لانخفاض الأسعار في التسعينيات ظل الاستهلاك عند مستواه حتى بداية الألفية، أي ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض، وهبط إلى ٥٥ في المائة في ٢٠٠٨. وبالمقارنة، ارتفعت حصة البلدان النامية من ١٧ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٣٣ في المائة عام ٢٠٠٨.

٢١- وفي ٢٠٠٧، أي في أثناء كامل السنة الماضية من طفرة ازدهار أسعار الطاقة، ارتفع الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية (النفط، والغاز، والفحم، والطاقة النووية والمائية) بنسبة ٢,٣ بالمائة وبلغ مستواه ما يعادل ١١ ٠٩٩,٣ مليون طن من النفط. وفي ٢٠٠٧، استهلكت الولايات المتحدة - التي لا يزال استهلاك الفرد فيها من النفط ضعف الاستهلاك في أوروبا وعدة أضعاف الاستهلاك في آسيا - من الطاقة ما يعادل ٢ ٣٦٠ مليون طن من النفط، بينما جاءت الصين ثانية بما يعادل ١ ٨٦٣ مليون طن. والواقع أن أشد المناطق استهلاكاً هي منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي استهلكت، بدون اليابان، ما يعادل ٣,٢٨٤٣ مليارات طن من الطاقة الأولية في ٢٠٠٧^(١).

٢٢- وفيما يتعلق بالغاز، تتركز التجارة الدولية أساساً بين الاتحاد الروسي وأوروبا. وإذا كان الفحم أقل أهمية في التجارة الدولية، فقد صار يكثر تداوله، لا سيما في المنطقة الآسيوية. وفي الصين، التي تُعد أكبر منتج للفحم بكثير، تستهلك الفحم محلياً بالأساس، بينما هناك شريكان تجاريان رئيسيان في الفحم هما من البلدان المتقدمة وهما أستراليا بصفتها مُصدراً واليابان بصفتها مستورداً.

٢٣- غير أن الركود الاقتصادي العالمي والآفاق المظلمة للنمو، التي بدأت تلوح في نهاية ٢٠٠٨، هو ما غير بقدر هائل من آفاق الأسعار والطلب في الأجل القصير. ونتيجة لذلك، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط، في أثناء الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، تخفيض الإنتاج مرتين بما مجموعه ٤,٢ ملايين برميل يومياً. وإذا كان الأعضاء في المنظمة يمتلكون قرابة ٨٠ في المائة من الاحتياطي الثابت العالمي (أكثر من ٤٠ سنة من الإنتاج السنوي العالمي)، فإنها مسؤولة عن أقل من نصف الإنتاج العالمي. وكما تشير إلى ذلك إحدى الدراسات، سينخفض الطلب على النفط في ٢٠٠٨ في منطقة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بواقع ٣ في المائة، وسينخفض بنسبة ٢ في المائة مرة أخرى في ٢٠٠٩ وبنسبة ١ في المائة في ٢٠١٠. وعلى غرار ذلك، يُتوقع أن ينخفض الطلب في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٢,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٢). وبعد ذلك، قد يختفي الانفراج بسبب زيادة الطلب وعدم كفاية العرض وقد تصبح بالتالي ظروف الأسواق حرجة مرة أخرى.

٢٤- ونظراً إلى قلة المرونة السعرية لكل من العرض والطلب في مجال الطاقة، وفي حالة عدم وجود صدمات خارجية في أسواق الطاقة، سيمضي وقت قبل استجابة العرض لمؤشرات الأسعار والرجوع بالأسعار إلى مستويات معقولة أكثر من منظور التجارة والتنمية. غير أن الصدمة الخارجية للأزمة المالية غيرت الوضع تغييراً هائلاً، مسببة

(١) .BP Statistical Review of World Energy, June 2008; www.bp.com

(٢) .EIU December oil outlook, 25 November 2008

هبوطاً في الأسعار وانكماشاً في الطلب. وإذا كان انخفاض الأسعار يخفف العبء على المستوردين، فإن انخفاض الأسعار يوقف العديد من الخطط الاستثمارية وبالتالي تتوقف التغييرات الهيكلية المتوقعة في قطاع الطاقة. ويعني انخفاض الأسعار أيضاً قلة الموارد لوضع نماذج أكثر استدامة في مجال إنتاج الطاقة واستخدامها.

ألف - الفلزات والمعادن

٢٥- تشبه التغييرات الحاصلة في النمط العالمي للطلب على المعادن والفلزات إلى حد ما التغييرات الحاصلة في استهلاك النفط. فقد استأثرت البلدان النامية - ولا سيما في آسيا، بزيادة الصين - بمعظم هذه الزيادة، حيث ارتفعت حصتها من الواردات العالمية من ٢٨ في المائة إلى ٣٨ في المائة ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٧ وما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، على التوالي.

الجدول ٣- حصة الواردات والصادرات من الخامات والفلزات حسب المناطق ونخبة من البلدان (بالنسبة المئوية من المجموع، معدل ٣ سنوات)

الواردات	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الاقتصادات المتقدمة	٧٠٪	٦٠٪
الاقتصادات النامية	٢٨٪	٣٨٪
منها:		
آسيا	٢٤٪	٣٣٪
منها:		
الصين	٣٪	١٤٪
الهند	١٪	٢٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٢٪	٢٪
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	١٨٢	٤٠٧
الصادرات	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الاقتصادات المتقدمة	٦٢٪	٥٦٪
الاقتصادات النامية	٣٠٪	٣٧٪
منها:		
آسيا	١٣٪	١٦٪
منها:		
الصين	٢٪	٤٪
الهند	١٪	٢٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٨٪	٧٪
الصادرات العالمية (بمليارات الدولارات)	١٦٣	٣٧٤

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات التجارة.

٢٦- شكّلت الصين في السنوات الأخيرة عاملاً رئيسياً في الطلب العالمي على المعادن والفلزات. وكما هو مبين في الجدول ٤، زادت حصة الصين من إجمالي واردات الفلزات العالمية بقدر كبير ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. وبينما زادت الصين من وارداتها من خامات النحاس وخامات الحديد، انخفضت حصتها من واردات النحاس والصلب. إذ تطوّرت معامل التعدين في الصين، التي أصبحت أحد المنتجين الرئيسيين للفلزات.

الجدول ٤ - الواردات العالمية من نخبه من الفلزات والمعادن وحصة الصين من الواردات العالمية (٢٠٠٦-٢٠٠٢)

حصة الصين من الواردات العالمية		الواردات العالمية (القيمة بمليارات الدولارات)		
٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٢	
٢٢,٦٪	١١,٧٪	١٤,٨	٦,٥	خامات ومركزات الألمنيوم (بما في ذلك الألومينا)
١٨,٧٪	١٣,٥٪	٣٣,٦	٦,٠	خامات ومركزات النحاس؛ ونحاس نصف خام؛ وإسمنت
٤٤,٤٪	٢١,٢٪	٤٧,٠	١٣,٠	خامات ومركزات الحديد
١١,٣٪	٥,٥٪	٢٣,٠	٦,٧	النيكل
١٤,٥٪	١,٠٪	٨,٩	٢,٢	خامات ومركزات النيكل؛ نيكل نصف خام، وما إلى ذلك
٩,٨٪	٧,٨٪	٣,٦	١,٢	القصدير
٩,٤٪	٦,١٪	١٥,٥	٤,٦	الزنك

المصدر: الأونكتاد، الإحصاءات التجارية.

٢٧- وفيما يتعلق بجانب العرض، ارتفعت حصة البلدان النامية المصدّرة من الصادرات العالمية من ٣٠ إلى ٣٧ في المائة من الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، بينما انخفضت في الفترة ذاتها حصة كل من البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وزادت بلدان نامية، معتمدة على صادراتها من قطاع التعدين، من إيرادات صادراتها بقدر كبير: ففي بيرو على سبيل المثال زادت صادرات خامات ومركزات النحاس بنسبة ٢١١ ١ في المائة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، وفي بوتسوانا زادت بنسبة ٥٥٤ في المائة، وفي شيلي زادت بنسبة ٤٣٨ في المائة. وزادت صادرات إندونيسيا من خامات ومركزات النيكل بنسبة ٥٨١ في المائة وزادت صادرات موريتانيا من خامات ومركزات الحديد بنسبة ٢٨٥ في المائة.

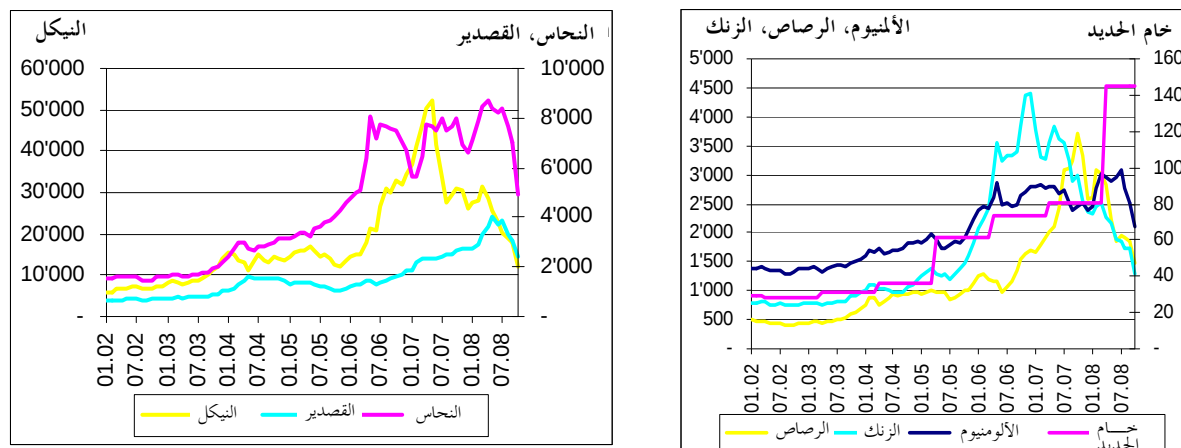
٢٨- لقد كانت الزيادات التي شهدتها أسعار الفلزات والمعادن في السنوات الأخيرة غير مسبوقه من حيث وتيرتها ومستوياتها وتغلبت بكثير معدّلها في الأجل الطويل. فقد ارتفعت الأسعار بشكل هائل فيما يخص جميع الفلزات الأساسية تقريباً في الفترة من ٢٠٠٦ إلى منتصف ٢٠٠٨، لكنها بدأت في الانخفاض منذ ذلك الحين (انظر الشكل ٥). وارتفع مؤشر الأونكتاد للمعادن والخامات والفلزات بشكل حاد في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، متجاوزاً بذلك معدلات النمو لمؤشرات فئات أخرى من السلع الأساسية. وكانت الأسواق الكبرى للفلزات والمعادن الأساسية قوية بشكل استثنائي. إذ بلغت الذروة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وحققت أسعار بعض الفلزات معدلات نمو هائلة، كما هو مشار إليه في الجدول ٦.

٢٩- ومن العوامل الكامنة وراء تغيرات الأسعار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ نمو اقتصادي عالمي شديد ولّد زيادة الطلب على الفلزات غير الحديدية، لا سيما في الاقتصادات الناشئة الكثيفة الموارد في آسيا، ولا سيما في الصين والهند. وفي الآن ذاته، شهد قطاع التعدين، الذي ضربه الكساد لانخفاض الأسعار في الثمانينيات والتسعينيات الكثير من حالات الاندماج، والاستحواذ، وإعادة الهيكلة وتباطؤ الاستثمار. ورغم الاستقرار في نمو الإنتاج من الفلزات، فإن مخزونات العديد منها (النحاس، النيكل، الرصاص والزنك) ظلت أرصدها سلبية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وأدت الاختلالات بين العرض والطلب إلى وقوع تقلب كبير وشكّلت العوامل الرئيسية المؤثرة في ارتفاع الأسعار. ومن العوامل الإضافية التي أثرت في ارتفاع أسعار الفلزات الأساسية استمرار تدهور قيمة الدولار. وأخيراً، ساهمت أنشطة المضاربة في أسواق العقود الآجلة أيضاً في ارتفاع الأسعار. وأضحت الفلزات، كما غيرها من مواد السلع الأساسية، في السنوات الخمس الماضية تعد من أصول الاستثمار، إذ تُدرّ أحياناً إيرادات أفضل من الوسائل المالية التقليدية، وبالتالي تجذب المستثمرين المؤسسين المحتملين الذين أنماهم الأداء السيء لأسواق الأسهم.

٣٠- وشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ركوداً حاداً في الحالة الاقتصادية للعالم. وانتشرت أزمة القطاع المالي إلى قطاع العقار، مما أدى إلى انهيار جميع أسعار الفلزات الأساسية تقريباً. ففي ستة أشهر، انخفض المؤشر الموجز بنسبة ٣١ في المائة. وجعلت الاضطرابات العالمية أسواق الفلزات شديدة التقلب - فبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انخفضت أسعار النيكل بنسبة ٥٨ في المائة مقارنةً بذروتها، وبنسبة ٦٠ و ٤٢ في المائة مقارنةً بالرصاص والنحاس على التوالي. حتى الذهب الشائع عنه أنه ملجأ آمن وقت الاضطراب الاقتصادي، سجّل انخفاضاً، وإن لم يكن بالشكل الواضح كما هو الشأن بالنسبة لبقية الفلزات الأساسية. ورغم ذلك، وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الأسعار فوق اتجاهها التاريخي بكثير.

٣١- ورغم الصورة القاتمة نسبياً لآفاق الاقتصاد العالمي ومزيد من الاضطرابات بالنسبة لآفاق النمو القصير الأجل للبلدان المتقدمة، يُتوقع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مزيد من التوسع في إنتاج جميع الفلزات الأساسية تقريباً، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. إذ يبدو أن فقاعة الأسعار، التي تسبّب فيها استثمار المضاربة، قد بلغت منتهاها وأن مزيداً من الانخفاض الكبير والهام في الأسعار أمر غير وارد، إذ إن التكاليف النقدية لإنتاج العديد من الفلزات الأساسية (بالنسبة للنحاس على سبيل المثال) تقارب أسعار السوق بل تتجاوزها. وستواصل الاقتصادات الكثيفة الاستهلاك للموارد مثل الصين دعم الزيادة في الطلب على معظم المعادن والفلزات. وسيدعم نمو الإنتاج في الصين معدلات نمو الطلب بمستويات معقولة - وإن كان نمو الإنتاج قد عدّل إلى معدلات أدنى من العقود السابقة، لا سيما بعد الإعلان عن تدابير مكافحة الأزمة المرتبطة بحفز الاستهلاك الداخلي ومشاريع كبرى في مجال الهياكل الأساسية. وبما أن نشاط الشركات في انخفاض لا سيما في قطاعي السيارات والبناء اللذين أصابهما الكساد، فإن وقوع ركود شديد في طلب البلدان المتقدمة على الفلزات أمر شديد الاحتمال مع توقعات انخفاض النمو. وبالتالي سينمو الطلب العالمي على الفلزات بمعدلات أقل بكثير من متوسط نسبها في الأجل الطويل.

الشكل ٥ - أسعار المعادن والخامات والفلزات لكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨



الجدول ٥ - التغيرات الحاصلة في أسعار نخبة من الفلزات
(كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)

التغيير (بالنسبة المئوية)			مؤشر المعادن والخامات والفلزات (١٠٠=٢٠٠٠)
نيسان/أبريل ٢٠٠٨ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - نيسان/أبريل ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	
٣١-	١٩	٢٨٥	مؤشر المعادن والخامات والفلزات (١٠٠=٢٠٠٠)
٢٨-	٢١	٧٩	الألمنيوم
٤٣-	٢٣	٣٧٠	النحاس
صفر	صفر	٣٧٠	خام الحديد
٤٨-	٨	٤٠٩	الرصاص
٥٨-	٤	٣٥٨	النيكل
٣٤-	٣٣	٣٢٣	القصدير
٤٢-	٣-	١٩٥	الزنك
١١-	٢	٢١٦	الذهب

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

ملاحظة: خام الحديد، برازيلي نحو أوروبا، خالي، نسبة الحديد ٦٤,٥ في المائة فوب (سنت/وحدة حديد)؛
الألمنيوم درجة عالية، بورصة لندن للفلزات، نقداً (دولار/طن)؛
النحاس، الدرجة ألف، الأعواد السلكية الإلكترونية/أنابيب أشعة المهبط بورصة لندن للفلزات، نقداً (دولار/طن)؛
النيكل، بورصة لندن للفلزات، نقداً (دولار/طن)؛
الرصاص، بورصة لندن للفلزات، التسوية نقدياً (دولار/طن)؛
الزنك، درجة عالية خاصة، بورصة لندن للفلزات، التسوية نقداً (دولار/طن)؛
القصدير، بورصة لندن للفلزات، نقداً (دولار/طن)؛
الذهب، صافي بنسبة ٩٩,٥ في المائة، تسعيرة بعد الظهر في لندن (دولار/أوقية بالوزن الترويسي).

٣٢- وفيما يتعلق بجانب العرض، كان لارتفاع الأسعار أثر محفّز في حجم الاستثمار في التنقيب والإنتاج. فقد قفز الاستثمار في التعدين في السنوات الأخيرة ويُتوقع أن يزيد في المنظور المتوسط الأجل على الأقل.

ألف - المنتجات الزراعية

٣٣- البلدان المتقدمة هي أكبر مصدّري السلع الغذائية في الأسواق الدولية. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الدعم القوي الذي يقدّم إلى قطاع الزراعة فيها. والواقع أن عجز البلدان النامية عن التنافس مع الزراعة المدعومة للبلدان المتقدمة قد حولها إلى بلدان مستوردة صافية للأغذية المنتجة في البلدان المتقدمة.

٣٤- ويبين الجدول ٦ تطور حصص مجموعات كبرى من البلدان من الصادرات والواردات الغذائية العالمية على مدى العقد الماضي. مثلاً، في حين أن حصة البلدان المتقدمة من الواردات والصادرات العالمية معاً قد تقلصت بقدر بسيط، لا تزال حصتها من الصادرات تعادل ضعف حصة البلدان النامية؛ أما فيما يخص الواردات، فإن حصتها تتجاوز حصة البلدان النامية لأكثر من ضعفين ونصف.

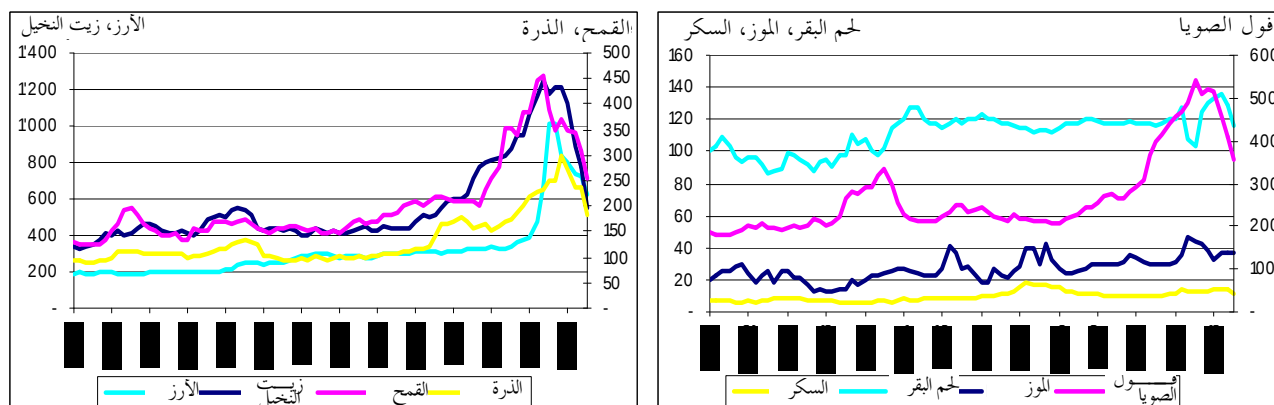
الجدول ٦ - حصة الواردات والصادرات الغذائية (ما عدا الأسماك) حسب المناطق ونخبة من البلدان (بالنسبة المئوية من المجموع، معدل ٣ سنوات) على مدى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٦

الواردات	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الاقتصادات المتقدمة	٧٠٪	٦٩٪
الاقتصادات النامية	٢٧٪	٢٧٪
منها:		
آسيا	١٧٪	١٧٪
منها:		
الصين	٢٪	٣٪
الهند	صفر٪	١٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٤٪	٤٪
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	٤٧٦	٧٠٤
الصادرات	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الاقتصادات المتقدمة	٦٧٪	٦٥٪
الاقتصادات النامية	٣١٪	٣٣٪
منها:		
آسيا	١٦٪	١٦٪
منها:		
الصين	٣٪	٤٪
الهند	١٪	١٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٢٪	٢٪
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	٤٦٥	٦٧٣

المصدر: إحصاءات التجارة، الأونكتاد.

٣٥- عرفت أسعار الأغذية تقلباً شديداً منذ عام ٢٠٠٢ إذ استمرت الأسعار في الارتفاع حتى منتصف عام ٢٠٠٨ ثم هبطت بشكل كبير (انظر الشكل ٧). وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ١٠٢ في المائة.

الشكل ٧ - أسعار نخبة من المحاصيل



ملحوظة بشأن الأسعار: القمح، الولايات المتحدة، رقم ٢ الشتوي الأحمر الصلب (العادي)، فوب الخليج (دولار/طن)؛
الذرة، الولايات المتحدة، صفراء رقم ٣، فوب الخليج (دولار/طن)؛
الأرز، تايلند، الأبيض المصروب، مكسّر ٥ في المائة، الأسعار الاسمية، فوب بانكوك (دولار/طن)؛
السكر، متوسط الأسعار اليومية طبقاً للاتفاق الدولي بشأن السكر، فوب موانئ بحر الكاريبي (سنت/رطل)؛
لحم البقر، أستراليا ونيوزيلندا، مجمّد بلا عظم، سعر استيراد الولايات المتحدة فوب ميناء الدخول (سنت/رطل)؛
الموز، أمريكا الوسطى وإكوادور، سعر استيراد الولايات المتحدة، فوب موانئ الولايات المتحدة (سنت/رطل)؛
دقيق فول الصويا، ٤٤/٤٥ في المائة من البروتين، فوب تسليم المصنع هامبورغ (دولار/طن)؛
زيت النخيل، إندونيسيا المنشأ في معظمه، ٥ في المائة من الأحماض الدهنية المتحورة، سيف موانئ شمال غرب أوروبا (دولار/طن).

الجدول ٧ - التغيرات التي طرأت على أسعار الأغذية إجمالاً وعلى

أسعار نخبة من المحاصيل بالنسبة المئوية

تغيرات الأسعار			
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	نيسان/أبريل ٢٠٠٨ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
١٠٢٪	٤٠٪	- ٢٨٪	مؤشر أسعار الأغذية الزراعية
١٩٦٪	١٪	- ٣٤٪	القمح
١٣٣٪	١٤٪	- ٢٧٪	الذرة
١٠٦٪	١٥٨٪	- ٣٩٪	الأرز
٥٤٪	٥٪	- ٥٪	السكر
٢٠٪	- ١٤٪	- ١٢٪	لحم البقر
٥٨٪	٤٣٪	- ١٧٪	الموز
١٤٤٪	١٩٪	- ٣٤٪	دقيق فول الصويا
٢١٣٪	١٥٪	- ٥٥٪	زيت النخيل

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

٣٦- وارتفعت الأسعار خلال الشهور الأربعة التي تلت (كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨) بنسبة ٤٠ في المائة، ثم هبطت بنسبة ٢٨ في المائة خلال الشهور الستة التي تلت (نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٣٧- وكاد سعر القمح أن يتضاعف في عام ٢٠٠٨ مقارنة بسعره في عام ٢٠٠٢ وكان هبوطه ملحوظاً إذ نقص بنسبة ٣٤ في المائة في غضون ستة أشهر (نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). والأرز من أشد المنتجات حساسية فيما يتعلق بالسعر - إذ ارتفع سعره بنسبة ١٥٨ في المائة خلال أربعة أشهر ثم انخفض بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً - رغم أنه غير مسعّر في سوق العقود الآجلة.

٣٨- ومن العوامل التي تؤدي إلى زيادات الأسعار (أ) الطلب المستمر في آسيا؛ (ب) ارتفاع تكاليف الإنتاج، المرتبط أساساً بارتفاع سعر النفط؛ (ج) تراجع القدرة الإنتاجية بسبب قلة الاستثمارات؛ (د) المنافسة غير التريهة من الزراعة المدعومة؛ (هـ) إنتاج محدود بسبب سوء أحوال الطقس؛ (و) تراجع المخزونات من محاصيل السنوات القليلة الماضية؛ (ز) في الآونة الأخيرة، مساهمة المضاربة المادية (حالة الأرز) والمضاربة في أسواق العقود الآجلة.

٣٩- وكان من المتوقع حدوث هبوط في الأسعار^(٣) لأن إنتاج العالم من الحبوب حقق رقماً قياسياً جديداً في عام ٢٠٠٨ وبالتالي فإن المعروض العالمي كان من الوفرة بحيث يكفي للاستجابة للطلب على الاستهلاك وإعادة سد النقص في المخزونات. غير أن ما لم يكن متوقعاً هو أن يكون هبوط الأسعار بتلك الحدة، ولا يمكن عزو هذا الاتجاه إلى المكاسب المحققة في الإنتاج وحدها.

٤٠- وساهمت مواسم الحصاد الجيدة المتوقعة في تراجع المخاوف من حدوث حالات نقص في الأغذية في الأسواق الدولية وفي اتباع سياسات مخففة بشأن الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تكون الأزمة المالية قد ساهمت في الهبوط الشديد للأسعار. وارتفاع قيمة الدولار أثر تلقائي على هبوط سعر سلعة أساسية.

٤١- ومن شأن تباطؤ الاقتصاد العالمي أن يعرض للخطر حالة الازدهار في العديد من البلدان، فيحد من الطلب العالمي على الأغذية وهو ما قد يكون له أثر سلبي على الأسعار. ومع أن حالات هبوط الأسعار ينبغي أن تعود بالنفع على البلدان المستوردة الصافية للأغذية، فإن تراجع القدرة الشرائية قد يزيد من احتمال حدوث هبوط في الاستهلاك الغذائي، خاصة لدى الفقراء، فيبطل بذلك بعض التأثيرات الإيجابية لانخفاض الأسعار على الاستهلاك، أو كلها^(٤).

٤٢- ويتوقع أن تعود الزيادات في الأسعار بالنفع على البلدان المنتجة للمواد الزراعية، وعلى المنتجين تحديداً، نظراً لأنها قادرة على تكييف إنتاجها بسرعة ولأن الجزء الأكبر من إنتاجها يصدر. ومن جهة أخرى، لم يستفد المنتجون في البلدان النامية استفادة تامة من التحركات المؤاتية للأسعار وذلك، في كثير من الأحيان، بسبب عدم كفاءة بنية سلسلة القيمة التي تحول دون انتقال الأسعار.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٨). التوقعات المتعلقة بالأغذية، حزيران/يونيه.

(٤) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٨). التوقعات المتعلقة بالأغذية، تشرين الثاني/نوفمبر.

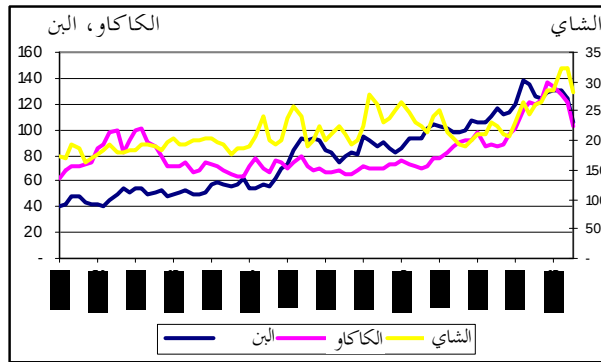
٤٣ - وقد كان من نتائج ارتفاع الأسعار الذي حدث مؤخراً ارتفاع كلفة المعيشة وقد يؤدي في بعض أنحاء العالم إلى احتجاجات اجتماعية بسبب غلاء الأغذية لدرجة أنها لم تعد في المتناول. فقليل عدد البلدان التي حققت اكتفاءها الذاتي من الأغذية (تلك البلدان تنتج من الأغذية ما تستهلكه)، وهي كلها تقريباً بلدان متقدمة. وهناك إمكانيات للرفع من الإنتاجية في البلدان النامية عن طريق زيادة المحاصيل وتوسيع مساحة الأراضي المخصصة للزراعة. وقد ساهمت المنافسة من جانب الزراعة المدعومة في البلدان المتقدمة في تناقص الإنتاج الزراعي خاصة في البلدان المنخفضة الدخل التي صارت مستوردة صافية للأغذية.

٤٤ - وقد أثر إنتاج المحاصيل لأغراض توليد الطاقة بشكل محدود على توفر المحاصيل لتلبية الاحتياجات الغذائية، ما عدا الذرة وبدرجة أقل زيت النخيل وزيت بذر اللفت.

٤٥ - وباستثناء هذه المواد الوسيطة الثلاث، فإن أثر إنتاج أنواع الوقود الأحيائي على الأمن الغذائي محدود.

٤٦ - والتطورات التي شهدتها أسواق المشروبات المدارية الخفيفة مؤخراً جديرة بالذكر نظراً لعدد البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعتمد على هذه المحاصيل. فالإنتاج المفرط، خاصة إنتاج البن في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، كان الدافع الرئيس وراء تسجيل أدنى سعر بيع به البن على الإطلاق أثناء ما يسمى أزمة البن. وفي ذلك الوقت، زادت فييت نام من إنتاجها وأصبحت ثالث مصدر للبن بعد البرازيل وكولومبيا، في سوق تعاني العرض المفرط أصلاً.

الشكل ٨ والجدول ٨ - تطور سعر الكاكاو والبن والشاي (٢٠٠٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)



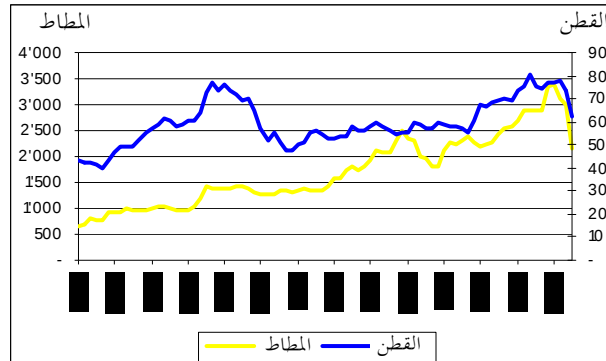
معدلات النمو			
-٠,٨,٠٨ ١٠,٠٨	-٠,٨,٠١ ٠,٨,٠٨	-٠,٢,٠١ ٠,٨,٠١	
٪١٨-	٪١٦	٪١١٦	مؤشر أسعار المشروبات المدارية الخفيفة
٪١٨-	٪٨	٪١٩٩	البن
٪٢٠-	٪٢٧	٪٦٠	الكاكاو
٪١٢-	٪٤٠	٪٣٣	الشاي

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.
ملحوظة بشأن الأسعار: البن، السعر القياسي المركب منذ عام ١٩٧٦ (سنت/رطل)؛
فول الكاكاو، معدل الأسعار اليومية نيويورك/لندن (سنت/رطل)؛
الشاي، الممارسات الصناعية الجيدة ١، أسعار مزاد مومباسا (سنت/كيلوغرام)؛

٤٧- ويمكن تفسير انتعاش الأسعار بعد الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ أساساً بالاستناد إلى مؤشرات السوق الأساسية: انكماش الإنتاج، تحسن النوعية؛ نمو أسواق استهلاك جديدة كالاتحاد الروسي وأوكرانيا، وزيادة الاستهلاك في البلدان المنتجة كالبرازيل. وبلغت أسعار البن في آب/أغسطس ٢٠٠٨ ذروتها بنسبة ١٩٩ في المائة مقارنة بأدنى مستوى تاريخي سجلته في عام ٢٠٠٢. وانخفض محصول الموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة ٩ في المائة مقارنة بمحصول موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما يُتوقع أن يشهد الاستهلاك ارتفاعاً بنسبة ٣ في المائة في البلدان المنتجة أساساً. مثلاً، تذهب التنبؤات إلى أن الاستهلاك سيرتفع بنسبة ٥ في المائة في البرازيل، وهي أكبر بلد مستهلك من حيث الاستهلاك للفرد^(٥) وتشير التوقعات المتعلقة بالموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى حدوث انكماش آخر في الإنتاج بسبب الظروف المناخية غير المؤاتية، بينما يُتوقع أن يستمر الاستهلاك في الارتفاع. وفي واقع الأمر، ارتفعت الأسعار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٢٥ في المائة مقارنة بشهر تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨- وحذت التطورات الحاصلة في أسعار المواد الأولية الزراعية حذو أسعار النفط الخام، نظراً لأن الألياف التركيبية وأنواع المطاط الاصطناعي تُستخدم بدلاً من الألياف القطنية ومن المطاط الطبيعي، ونظراً لأن تكاليف إنتاجها مرتبطة بتغير أسعار النفط الخام.

الشكل ٩ والجدول ٩ - تطور أسعار الزيوت النباتية والمواد الأولية (بالدولارات الاسمية) وتطور الأرقام القياسية لأسعارها



(٥) تطور سوق البن العالمية، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للبن، ٢٠٠٨.

معدلات النمو			
حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - حزيران/يونيه ٢٠٠٨	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	
-٢٢٪	١٦٪	١٣٣٪	مؤشر أسعار المواد الأولية الزراعية
-١٩٪	٥٪	٦٩٪	القطن
-٣٦٪	٢٤٪	٣١٨٪	المطاط

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

ملحوظة بشأن الأسعار: مؤشر توقعات القطن ألف (M 1-3/32)، قانون اللوائح الفيدرالية لأسعار الشرق الأقصى (سنت/رطل)؛

المطاط المحددة خاصياته التقنية ٢٠، نيويورك (دولار/طن).

٤٩ - ويتوزع إنتاج القطن على القارات الخمس بينما يتركز إنتاج المطاط في آسيا حيث تنتج تايلند وإندونيسيا وماليزيا والهند والصين وفيت نام ٩٠ في المائة من المجموع. وعلى مدى العقد المنصرم، تدعّم إنتاج القطن بفضل النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض تكاليف إنتاج المنسوجات بسبب نقل الصناعات إلى آسيا، وخاصة الصين. وبالتالي فإن أطماع تجارة القطن قد تغيرت خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ أصبحت الصين في مقدمة مستوردي القطن، تليها تركيا وإندونيسيا وتايلند وبنغلاديش وباكستان. ولم تتغير البلدان المنتجة ولا أهم المصدرين - وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، تليها البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، ثم أوزبكستان والهند وأستراليا.

٥٠ - وإذا بلغ معدل سعر القطن ٠,٧٥٨ دولار للرطل أثناء الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، فإن مؤشر "كوتلوك إي" ارتفع بنسبة ٦٩ في المائة مقارنة بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وبلغ مستويات أسعار لم تسجّل منذ عام ١٩٩٧. غير أن أسعار القطن سجلت هبوطاً بنسبة ١٩ في المائة في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتراجع الإنتاج العالمي بنسبة ١ في المائة في الموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يتدنّى بنسبة ٥ في المائة إضافية في الموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وليست التوقعات المستقبلية واضحة تماماً إذ يُتوقع أن يتيح انكماش إنتاج الولايات المتحدة (الذي انخفض بنسبة ٢٦ في المائة مقارنة بالعام الماضي) فرصاً أكثر للبلدان المنتجة الأخرى. ويُرد انخفاض الإنتاج إلى تقلص المنطقة المخصصة لزراعة القطن في العالم بسبب اشتداد منافسة محاصيل أخرى له، وخاصة الذرة وفول الصويا. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن سعر القطن أن يرتفع بالنسبة للمزارعين بسبب انخفاض قيمة عملة الدولار مقارنة بفرنك الجماعة المالية الأفريقية في أفريقيا فيعزّز بذلك الإنتاج في هذه البلدان. وفي الوقت ذاته، انخفض الاستعمال العالمي للقطن بنسبة ١ في المائة وتبين التوقعات حدوث هبوط جديد يكون السبب الأساسي فيه تباطؤ الاقتصاد العالمي.

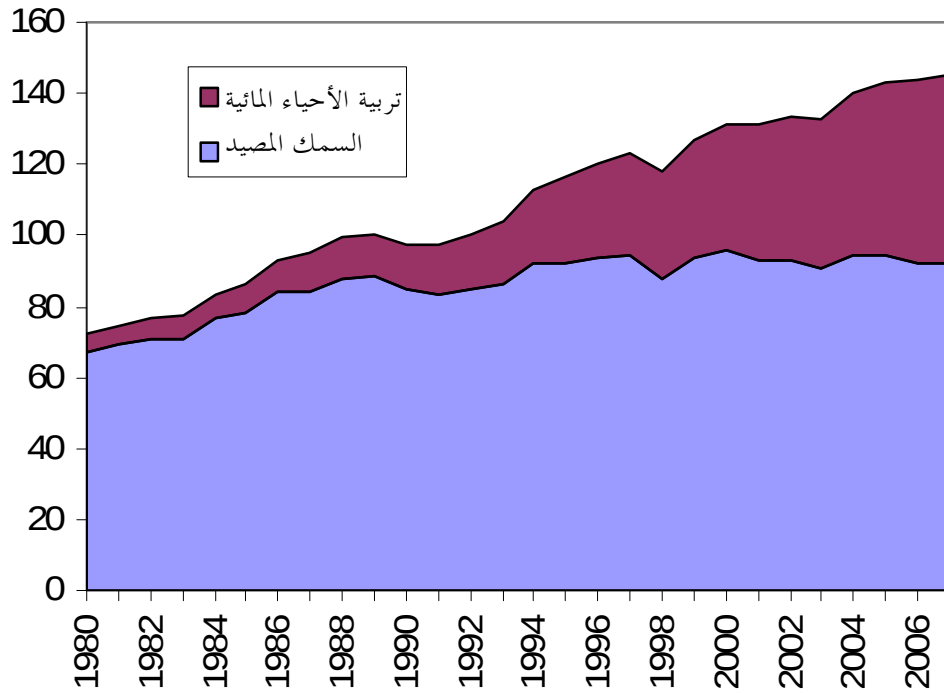
٥١ - والطلب الصناعي، خاصة من قطاع صناعة السيارات، هو المحرك الرئيس للتطورات الحاصلة في إنتاج المطاط الطبيعي. فقد أصبحت الصين في مقدمة مستوردي المطاط في عام ٢٠٠٣ مدفوعة في ذلك بارتفاع طلبها وركود إنتاجها فتجاوزت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، يعرف إنتاج المطاط الطبيعي وتجارته ارتفاعاً بمعدل نمو سنوي يتراوح بين ٣ و٦ في المائة. غير أن التشاؤم يغلب على توقعات الاستهلاك للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وخاصة قطاع صناعة السيارات.

٥٢- وتعكس الأسعار هذه التطورات. فسر المطاط الطبيعي ارتفع بنسبة ٣١٨ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، متأثراً في ذلك بشكل رئيسي بارتفاع أسعار النفط ومن ثم قلة جدوى استبداله بالمطاط الصناعي، وبارتفاع الطلب عليه من آسيا. إلا أن الأسعار قد مالت إلى الهبوط منذ حزيران/يونيه فسجلت هبوطاً بنسبة ٣٦ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، سابقة بذلك التباطؤ الاقتصادي العالمي ومُتيحة فرص استبدال المطاط الصناعي بينما تراجعت أسعار النفط الخام إلى مستويات لم تبلغها في السنوات الخمس الأخيرة.

باء - مصائد الأسماك

٥٣- بعد أن عرفت كمية السمك المصيد على صعيد العالم نمواً مستمراً منذ الخمسينات من القرن الماضي، تشهد هذه الكمية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ركوداً بنحو ٩٠ إلى ٩٥ مليون طن في السنة (انظر الشكل ١٠) بسبب استغلال بعض أنواع الأسماك استغلالاً تاماً أو الإفراط في استغلالها أو استنفادها أو استعادتها. وعرف إنتاج تربية الأحياء المائية، في الوقت ذاته، نمواً مطرداً استجابةً لنمو الطلب فبلغت كمية الأسماك ٥٣,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٨، أي ما يعادل ٥٨ في المائة من كمية السمك البحري المصيد (انظر الجدول ١٠).

الشكل ١٠ - الإنتاج العالمي من الأسماك (بملايين الأطنان)



المصدر: الفاو، النظام الكمبيوتر للمصيد السمكي في العالم.

الجدول ١٠ - إنتاج الأسماك واستعمالها على صعيد العالم بملايين الأطنان

٢٠٠٨ (تقديرات)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٤٤,٢	١٤٢,٦	١٣٨	الإنتاج
٩١,٠	٩١,٨	٨٩,٦	السماك المصيد
٥٣,٢	٥٠,٨	٤٨,٤	تربية الأحياء المائية
٥٤,٥	٥٥,٠	٥٣,٥	حجم التجارة
٩٢,٧	٨٥,٩	٧٨,٤	قيمة التجارة (الصادرات بمليارات الدولارات)
			إجمالي الاستعمال
١١٤,٥	١١٢,٣	١١٠,٤	الغذاء
٢٠,٠	٢٠,٨	٢٠,٩	العلف

المصدر: الفاو. التوقعات المتعلقة بالأغذية. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٥٤ - الطلب العالمي على الأسماك قوي، خاصة في البلدان المتقدمة حيث يُربط استهلاك السمك بنظام غذائي صحي. ومثلما يشار إلى ذلك في الجدول ١١، تمثل البلدان المتقدمة نحو ٨٠ في المائة من واردات الأسماك العالمية. فخلال العقد الماضي، رفع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حصته من واردات الأسماك العالمية في حين تقلصت حصة اليابان إلى النصف تقريباً. وفي عام ٢٠٠٧، تجاوزت الولايات المتحدة اليابان كثاني أكبر مستورد ويستأثر الثلاثة مجتمعين بنحو ٧٠ في المائة من الصادرات العالمية.

الجدول ١١ - الحصة من الصادرات والواردات العالمية من الأسماك ومن

منتجات مصائد الأسماك، حسب المجموعات الكبرى للبلدان،

١٩٩٥-١٩٩٧ و ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)

٢٠٠٦-٢٠٠٤	١٩٩٧-١٩٩٥	الصادرات
٤٩٪	٤٨٪	الاقتصادات المتقدمة
		منها:
١١٪	٢٪	اليابان
٢٤٪	٢١٪	الاتحاد الأوروبي
٦٪	٦٪	الولايات المتحدة
٥٠٪	٥١٪	الاقتصادات النامية
		منها:
٣٤٪	٣٤٪	آسيا
		منها:
١١٪	٦٪	الصين
١٪	١٪	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
٧٣	٤٨	الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)
٢٠٠٦-٢٠٠٤	١٩٩٧-١٩٩٥	الواردات

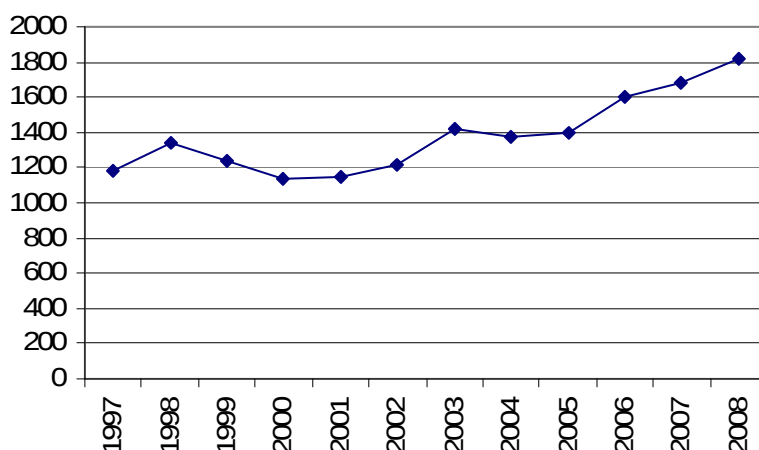
الصادرات	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الاقتصادات المتقدمة	٨٤٪	٧٩٪
منها:		
اليابان	٣١٪	١٨٪
الاتحاد الأوروبي	٣٥٪	٤٠٪
الولايات المتحدة	١٤٪	١٦٪
الاقتصادات النامية	١٥٪	١٩٪
منها:		
آسيا	١٢٪	١٤٪
منها:		
الصين	١٪	٤٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١٪	٢٪
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	٥٣	٧٨

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات التجارة.

٥٥- زادت حصة البلدان النامية من صادرات مصائد الأسماك العالمية من نحو ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥١ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ قبل أن تتراجع إلى نحو ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ويعود الفضل في تحقيق الجزء الأكبر من هذا النمو إلى البلدان الآسيوية، وبخاصة الصين، كما يعود إلى تايلند وفيت نام. وقد بيّن صافي الصادرات العالمية من مصائد الأسماك الذي سجلته البلدان النامية اتجاهاً مستمراً نحو الارتفاع في العقود الأخيرة، فارتفعت الصادرات من ١٦,٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢٤,٩ مليار من الدولارات في عام ٢٠٠٦. وهذه أرقام أعلى بكثير من تلك المتعلقة بسلع زراعية أخرى.

٥٦- وعرفت أسعار منتجات مصائد الأسماك الاتجاه العام الصاعد الذي شهدته سلع غذائية رئيسية خلال عام ٢٠٠٧ وفي مطلع عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ١١) وكانت هذه المرة الأولى في عقود التي ارتفعت فيها أسعار السمك الحقيقية. وارتفعت أسعار أنواع السمك من مصائد الأسماك بوتيرة أسرع من أنواع السمك المربى لكون التكاليف المرتبطة بارتفاع أسعار الوقود المستخدم في عمليات سفن الصيد أعلى من تكاليف إنتاج أنواع السمك المربى. غير أن تربية الأحياء المائية واجهت هي الأخرى ارتفاعاً في التكاليف وخاصة منها تكاليف العلف. فتراجعت تجارة الأربيان العالمية بعض الشيء في عام ٢٠٠٧ كانعكاس لتراجع واردات اليابان والولايات المتحدة بسبب ضعف طلب المستهلكين على أنواع السمك العالية القيمة المستخدمة أساساً في قطاع المطاعم. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، تعرضت أسعار جميع أنواع السمك والمنتجات السمكية للانخفاض بسبب تراجع طلب المستهلكين كانعكاس للأزمة المالية والاقتصادية التي تضر بمبيعات الأغذية البحرية في جميع الأسواق.

الشكل ١١ - قيمة وحدة الصادرات العالمية من منتجات مصائد الأسماك (دولار/طن)



المصدر: الفاو، النظام الكمبيوترى للمصيد السمكي في العالم.

جيم - الحراجة

٥٧- تتكون المنتجات الحرجية من منتجات الخشب الناشئ في المناطق المعتدلة ومن الخشب المداري. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت حصة الأخشاب المدارية المنشأ من قيمة الواردات العالمية من المنتجات الخشبية الأولية المجهزة (أي، الألواح، الخشب المنشور، القشور الخشبية، رقائق الخشب) ٢٧ في المائة بالنسبة للألواح، و ١٣ في المائة بالنسبة للخشب المنشور، و ٢٠ في المائة بالنسبة للقشور الخشبية، و ٣٨ في المائة بالنسبة لرقائق الخشب. ويبين الجدول ١٣ حصة المجموعات الكبرى للبلدان من التجارة العالمية في المنتجات الخشبية الأولية المجهزة. وقد تراجعت حصة البلدان النامية من الصادرات كانعكاس لتحول البلدان النامية أكثر فأكثر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى تجهيز الخشب صناعياً قبل تصديره من أجل تحويله إلى منتجات خشبية ثانوية ذات قيمة أعلى بكثير - قطع الأثاث والأجزاء، والهياكل والقوالب الخشبية المستخدمة في البناء.

الجدول ١٣ - الحصة من الصادرات والواردات العالمية من المنتجات الخشبية الأولية المجهزة، حسب المجموعات الكبرى للبلدان، ١٩٩٥-١٩٩٧ و ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)

الصادرات	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الاقتصادات المتقدمة	٦٦٪	٦٦٪
منها:		
الاتحاد الأوروبي	٣٥٪	٤١٪
الاقتصادات النامية	٣٠٪	٢٧٪
منها:		
آسيا	٢٢٪	١٨٪
منها:		
الصين	٢٪	٧٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٤٪	٧٪

الصادرات	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٦-٢٠٠٤
منها:		
الاتحاد الروسي	٣٪	٦٪
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	٦٦	١٠٠
الواردات	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٦-٢٠٠٤
الاقتصادات المتقدمة	٧٩٪	٧٨٪
ومن بينها:		
اليابان	١٩٪	٩٪
الاتحاد الأوروبي	٣٧٪	٣٩٪
الاقتصادات النامية	٢٠٪	٢٠٪
منها:		
آسيا	١٦٪	١٥٪
منها:		
الصين	٢٪	٥٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١٪	٢٪
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	٧١	١٠٥

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات التجارة.

٥٨- ونتيجة لذلك فإن تجارة الألواح قد انهارت بحدة من أكثر من ٦٠ في المائة في ثمانينيات القرن الماضي إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وحدها أفريقيا لا تزال تصدر كمية كبيرة من الألواح الخشبية المدارية مقارنة بالمنتجات الأولية المجهزة إذ مثلت صادرات الألواح الخشبية ٤٥ في المائة من إجمالي حجم صادرات أفريقيا في عام ٢٠٠٧. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثلت الصادرات من الألواح الخشبية ما يزيد قليلاً عن خمس إجمالي حجم الصادرات من المنتجات الأولية في عام ٢٠٠٧.

٥٩- ولا تزال واردات الصين تحرك سوق الألواح الخشبية على الرغم من حدوث تراجع مستمر فيها منذ عام ٢٠٠٤. ومصدر تلك الواردات هو البلدان النامية والاتحاد الروسي (بالنسبة للأخشاب غير المدارية). ويُحوّل العديد من واردات الصين من الألواح إلى رقائق الخشب حيث أصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر منتج لرقائق الخشب وثالث أكبر مصدر لها في العالم.

٦٠- وارتفعت قيمة الواردات العالمية من المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة من ٤٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٠,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. ومثل الخشب المداري ١٥ في المائة من الواردات. وواصل العديد من البلدان المنتجة التحول من المنتجات الخشبية الأولية المجهزة إلى المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة في عام ٢٠٠٧، مع استمرار الارتفاع في تجارة هذه المنتجات في حين تراجعت تجارة المنتجات الأولية المجهزة من الخشب المداري (الجدول ١٤).

الجدول ١٤ - صادرات منتجات الخشب المداري الأولية والثانوية المجهزة من منتجي الخشب المداري (القيمة بملايين الدولارات)

٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	
٨ ٩٣٠	٨ ٣٥٠	١٢ ١٨٠	الخشب الأولي المجهز
١١ ١٨٠	٧ ٨٢٠	٤ ٠٢٠	المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة

المصدر: إحصاءات المنظمة الدولية للأخشاب المدارية.

٦١- وتعد الولايات المتحدة المستورد الأكبر والوحيد للمنتجات الخشبية الثانوية المجهزة إذ مثلت وارداتها ٣١ في المائة من الواردات العالمية في عام ٢٠٠٦. وقد تضاعفت وارداتها أربع مرات خلال العقد الأخير مدفوعة بقوة سوق المساكن وبالطلب المتصل بها على المنتجات الخشبية المتزلية. وتسيطر الصين على تجارة تصدير المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة المدارية وغير المدارية المنشأ.

٦٢- وتعرف أسعار أغلب منتجات وأنواع الأخشاب المدارية الأولية اتجاهًا تصاعدياً بعد الانتعاش الذي عقب الهبوط الناجم عن الأزمة المالية الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وقد كانت أسعار تصدير المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة على العموم أكثر استقراراً من أسعار المنتجات الأولية واتسمت بالاستقرار أو الهبوط حتى منتصف عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، واصلت أسعار جميع منتجات الأخشاب المدارية صعودها إلى أن بدأت تنخفض في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بسبب الآثار السلبية التي خلفها التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والأزمة المالية العالمية. ومن المرجح أن تؤثر تطورات أخرى حديثة على الطلب على الأخشاب المدارية في المستقبل القريب - كخطة الاتحاد الأوروبي لقصر واردات الخشب على المنتجات القانونية المنشأ من شركاء طوعيين بموجب مبادرتها المسماة "تطبيق قانون الأحراج والإدارة الرشيدة والتجارة".

رابعاً - تبعات اتجاهات السلع الأساسية في الآونة الأخيرة على التنمية

٦٣- يطرح ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاضها مجموعتين مختلفتين من المشاكل بالنسبة للبلدان النامية. فالازدهار الذي عرفته تلك السلع مؤخراً قد أسهم في تسجيل زيادات مهمة في الحسابات الخارجية للعديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأولية، مع تحقيق مكاسب تجارية هائلة للبلدان المصدرة للنفط والمعادن. وقد أنتج ذلك موارد مالية عامة ضخمة في العديد من البلدان مما جعل الاستثمارات العامة في البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ممكناً على نطاق غير مسبوق فاق إلى حد بعيد المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن ثم فقد نفخ ذلك الازدهار روحاً جديدة في الدور الذي من المحتمل أن تؤديه تجارة السلع الأساسية في المساهمة في النمو الاقتصادي للعالم النامي وفي الحد من الفقر وفي التنمية.

٦٤- وأثار ذلك الازدهار أيضاً عدداً من المسائل ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بالسلع الأساسية. ومن بين تلك المسائل (أ) توزيع المكاسب الناجمة عن ارتفاع الأسعار بين المستثمرين الأجانب في الصناعات الاستخراجية والبلدان المضيفة؛ (ب) الإدارة الاقتصادية الرشيدة ومكافحة الفساد في إدارة الإيرادات المفاجئة؛ (ج) المحافظة على مناخ تنافسي في سلاسل عرض السلع الأساسية بغية زيادة عمليات الاندماج والشراء بين الشركات في قطاع

الصناعات الاستخراجية؛ (د) الطاقة والأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط المعتمدة على استيراد الطاقة، والبلدان المنخفضة الدخل العاجزة عن سد احتياجاتها الغذائية والتي تعاني الآثار السلبية للشروط التجارية الناشئة عن ارتفاع أسعار الوقود وأسعار المواد الغذائية.

٦٥- ويعرض الجدول ١٢ التأثير المقدّر للتغيرات التي طرأت على شروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية حسب البنية التصديرية. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، كانت مكاسب الدخل الناجمة عن التغيرات في شروط التجارة مرتفعة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والمعادن، إذ بلغت نسبتها ٧,٥ و ٣,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما سجل مصدرو سلع أخرى خسائر في المتوسط. إلا أن المكاسب المفاجئة التي تحققت تمت موازنتها جزئياً، في بعض الحالات، عن طريق تحويل الشركات عبر الوطنية التي تشارك في استغلال الموارد الطبيعية للأرباح بشكل متزايد. ويصدق هذا القول بالخصوص على البلدان المصدرة للنفط والمعادن في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وعلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث تمثل الشركات الأجنبية نسبة كبيرة من إنتاجها الموجه لأغراض التصدير (خاصة في مجال التعدين) وحيث النظام الضريبي موات للشركات الخاصة العاملة في الصناعات الاستخراجية^(٦).

الجدول ١٢ - أثر تغيرات شروط التجارة ومدفوعات صافي الدخل على الدخل القومي المتاح في نخبة من البلدان النامية: المتوسط بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الآثار الناجمة عن تغير شروط التجارة	الآثار الناجمة عن تغير مدفوعات صافي الدخل	الأثر الصافي
٧,٥	٢,٠ -	٥,٥
٣,٩	٢,١ -	١,٨
٠,٢ -	٠,١ -	٠,٤ -
مصدرو النفط		
مصدرو المعادن ومنتجات التعدين		
مصدرو سلع أخرى		

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وقاعدة البيانات المشتركة للأمم المتحدة؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات؛ ومصادر وطنية؛ وتقديرات الأونكتاد لقيمة الوحدة ولحجم الصادرات وحجم الواردات.

٦٦- واختلفت الآثار المسجلة بالنسبة لمصدري المنتجات الزراعية. ففي حين أن بعض البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تصدر منتجات أكثر تنوعاً قد شهدت تحسناً في شروطها التجارية على مدى السنوات القليلة الأخيرة، فإن بعض البلدان التي تصدر منتجات زراعية مدارية قد شهدت تجاوز أسعار وارداتها لأسعار صادراتها (مثلاً، النفط والمواد الغذائية)، ومن ثم فإنها تعيش تدهوراً كبيراً لشروطها التجارية. وعلى سبيل المثال، ارتفعت كلفة الواردات من النفط في العديد من البلدان المنخفضة الدخل لتمثل نسبة غير مسبوقه من مجموع وارداتها بينما ارتفعت فواتير الواردات من الأغذية في البلدان المنخفضة الدخل المستوردة الصافية للأغذية بثلاثة أضعاف تقريباً.

(٦) انظر الأونكتاد (٢٠٠٦). تقرير التجارة والتنمية؛ والأونكتاد (٢٠٠٧)، تقرير الاستثمار العالمي.

٦٧- وفي حين أن قلب الاتجاه التصاعدي لأسعار الطاقة والأغذية سيخفف بعضاً من الضغط على البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط المعتمدة على واردات النفط والأغذية، فإن انهياراً عاماً في أسعار السلع الأساسية الذي يؤثر أيضاً على صادراتها من السلع سيكون له أثر سلبي على اقتصادات تلك البلدان وعلى مصدر رزق صغار المزارعين.

٦٨- وسيقلص انهيار أسعار السلع الأساسية إيرادات الحكومات ومداخيل المزارعين، وسيؤدي إلى تباطؤ أو تقليص الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية وفي البنى الأساسية والأنشطة التي ترفع من الإنتاجية. ومن شأن ذلك أن يُوقع عدداً كبيراً من البلدان النامية مجدداً في فخ الاعتماد على السلع الأساسية المنخفضة الدخل المتمثل في ركود النمو الاقتصادي وفي تدهور المؤشرات الاجتماعية ومؤشر الفقر.

خامساً - خاتمة

٦٩- يبين التاريخ أن فترات تقلبات الأسعار بين ارتفاع وهبوط أحداث عادية في أسواق السلع الأساسية، سواء أكان الاتجاه على المدى الطويل تصاعدياً أم هبوطياً. وقد كان الازدهار الذي عرفته سوق السلع الأساسية مؤخراً مدفوعاً بنمو اقتصادي عالمي نشيط ارتكز إلى حد كبير على النمو الاقتصادي والصناعي القوي الذي عرفته البلدان النامية. وإذا كان الكساد العالمي معتدلاً وقصير الأمد، يمكن بشكل معقول توقع استئناف النمو وعملية التصنيع في البلدان النامية بسرعة. وفي هذا السياق، من المهم دراسة الخيارات المتوفرة للتغلب على الآثار الضارة لمراحل "الكساد" التي تمر بها دورات السلع الأساسية. وقد يود الخبراء التعمق أكثر في دراسة التطورات البارزة في القطاعات والأسواق الرئيسية للسلع الأساسية من المنظور الإنمائي وتقويم أهمية الفرص والمصاعب الناشئة عن الوضع الحالي في أسواق السلع الأساسية وآفاقها المستقبلية.

- - - - -